

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب
وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف، باسم المبيضين، حابس العبدالات، خضر مشعل

المميـــــزة: الشركة الأردنية الإماراتية للتأمين.

وكيلها المحامي سامي بلال.

المميز ضده: ورثة المرحوم عماد الدين صلاح محمود أبو عواد كل من:

١- صلاح محمود مصطفى أبو عواد بصفته الشخصية

وبصفته ولياً على أبناء ابنه المرحوم عماد الدين
صلاح أبو عواد كل من: (عمار وعمر وعمران
وعبد الله).

٢- خضرة سالم عبد السلام أبو عواد.

٣- زينب أحمد حسن علقماوي.

وكيلهم المحامي رامي العيايدة.

بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم ٣١٥١٦/٢٠١٥ تاريخ
٢٠/٩/٢٠١٥ المتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن
محكمة بداية حقوق عمان في القضية رقم ١٧٥٥/٢٠١٤ القاضي: (الإزام

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٠٨

المدعى عليها بأن تدفع للجهة المدعية مبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار وتضمنها الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية عن المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وعدم الحكم لأي من الطرفين بأية رسوم أو مصاريف أو أتعاب محاماة وإعادة الأوراق إلى مصدرها).

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي:

١- أخطأت المحكمة وبالرجوع إلى لائحة الدعوى وبياناته فإن الواقعة لا تمثل حادث بالمعنى المقصود وفقاً لأحكام قانون السير والأنظمة الصادرة رقم ٢٠٠٨/٤٨.

٢- لا يوجد سبب.

٣- أخطأت المحكمة بعدم مراعاة الاستثناءات في وثيقة التأمين والتي تنصب على عدم بذل العناية الكافية لمنع وقوع الضرر.

٤- أخطأت المحكمة بعدم مراعاة أحكام المادة (٢٦١) من القانون المدني وأن الوفاة ناتجة عن فعل المضرور نفسه.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميزة قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار

المميز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعين ورثة المرحوم عماد الدين صلاح محمود

أبو عواد كل من:

١- صلاح محمود مصطفى أبو عواد بصفته الشخصية وبصفته ولياً على أبناء ابنه

المرحوم عماد الدين صلاح أبو عواد كل من (عمار وعمر وعمران وعبد الله)

بموجب حجة الولاية رقم ١٦٤/٤٤/٢١ تاريخ ٢٠١٤/٤/٢٩ والصادر عن محكمة عمان الجنوبية الشرعية.

٢- خضرة سالم عبد السلام أبو عواد.

٣- زينب أحمد حسن علقماوي وذلك بموجب حجة حصر الإرث رقم ٧٤٤/٧٩/٢٥٧ تاريخ ٢٠١٤/٤/٢٩ والصادرة عن محكمة عمان الجنوبية.

المدعى عليها: الشركة الأردنية الإماراتية للتأمين.

موضوع الدعوى: مطالبة بالتعويض المادي والمعنوي والعطل والضرر جراء وفاة مورث المدعين (عماد الدين صلاح أبو عواد) وذلك حسب تقدير أهل الخبرة بلغ ما بلغ.

قيمة الدعوى: مقدرة لغايات الرسوم (٧٠٠١) دينار.

الوقائع:

١- بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٢ تعرض مورث المدعين لحادث أثر انفجار إطار المركبة نوع مرسيدس (شحن قاطرة ونصف مقطورة) تحمل لوحة أرقام (١٣٨٠٥-٦٠) والمؤمنة لدى الشركة المدعى عليها مما أدى إلى وفاته.

٢- على أثرها تشكلت القضية التحقيقية رقم ٢٠١٤/١٢٢٥ تحقيق مدعي عام محكمة بداية جنوب عمان وتم حفظ الأوراق.

٣- قام المدعون بمراجعة شركة التأمين للمطالبة ببديل التعويض نتيجة وفاة مورثهم المرحوم (عماد) إلا أن المدعى عليها رفضت ذلك.

٤- محكمتمكم صاحبة الصلاحية والاختصاص بنظر هذه الدعوى والفصل فيها.

وبنتيجة المحاكمة لدى محكمة الدرجة الأولى أصدرت قرارها رقم ٢٠١٤/١٧٥٥

تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ والمتضمن إلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعين مبلغ (٢٠٠,٠٠٠)

دينار وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم ترتضِ المدعى عليها بهذا القرار فطعنت عليه لدى محكمة الاستئناف والتي أصدرت قرارها رقم ٢٠١٥/٣١٥١٦ تدقيقاً بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠ والمتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وعدم الحكم لأي من الطرفين بأي رسوم أو مصاريف أو أتعاب محاماة.

لم ترتضِ المستأنفة بهذا القرار والذي تبلغته بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٥ وطعنت عليه لدى محكمة التمييز بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٥ للأسباب الواردة في لائحة التمييز.

ورداً على أسباب الطعن:

أولاً: وعن السببين الأول والثالث وفيهما تنعى الطاعنة على محكمة الاستئناف بعدم مراعاة أحكام قانون السير وأنظمتها عند تعريف الحادث ولعدم مراعاة الاستثناءات في وثيقة التأمين والتي تنصب على عدم بذل العناية الكافية لمنع وقوع الضرر.

وفي ذلك نجد إن العلاقة التي تربط المميزة مع المميز ضدهم ينظمها عقد التأمين ونظام التأمين الإلزامي رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ وبالرجوع إلى المادة (٢) منه وعندما عرفت الحادث نجد أنها نصت على أنه: (كل واقعة ألحقت ضرراً نجم عن استعمال المركبة أو انفجارها أو حريقها أو تناثر أو سقوط أشياء منها أو حركتها أو اندفاعها الذاتي) وحيث سبب الضرر هو واقعة انفجار إطار المركبة وعليه فإن مسؤولية المميزة قائمة مما يتوجب التعويض عن هذا الحادث وعليه فإن ما ذهب إليه محكمة الاستئناف يتفق وأحكام النظام وما جاء بهذين السببين لا يرد على القرار مما يتوجب ردهما.

ثانياً: وعن السبب الرابع (علماً بأنه لا يوجد ثانياً في لائحة التمييز) والذي يقوم على عدم مراعاة أحكام المادة (٢٦١) من القانون المدني وأن الوفاة ناتجة عن فعل المضرور نفسه.

وفي ذلك نجد إن ما ورد بردنا على السبب الأول ما يكفي للرد على هذا السبب لأن مسؤولية المميرة ناشئة عن علاقة عقدية وهي عقد التأمين ونظام التأمين الإلزامي وليست ناشئة عن الفعل الضار وعليه فإن ما ورد بهذا السبب لا يرد على القرار مما يتوجب رده.

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن وتأييد القرار المطعون عليه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ رجب سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٥/٢م

برئاسة القاضي

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / س.ع

lawpedia.jo